العباد شيء اذ قد اتى بالواجب ولهم الضر والضر واحد فاذا قصدوا فتحوا
العين لاعين لان الفتح اخف عليهم وهم يكرهون القسم بلوك ولهوي فلم نوا
الاخف ان مفاسد هذا الاصل اغ وجوب الاصلح بل الكل اى مفاسد اكثر اصول
المعتزلة اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحيط وذلك اى الفساد لقصور نظرهم
اى نظر المعتزلة في المعارف الالهية اى العلوم المتعلقة بذات الله تعالى وصفاته
النبوتية والسلبية ورسوخ قياس الغايب من الحس على الشاهد طباعهم وغاية
مشيتهم اى تمسكهم في ذلك اى وجوب الاصلح ان ترك بخلا وسفها ان مع كلمة
وخبر في موضع رفع بكونه خبر مبتداء ومبتداء غاية قالوا الحكيم اذا امر
بطاعة وقدر ان يعطي المامور ما يصلح به الى الطاعة ثم لم يفعل كان مذموما
من زمرة البخلاء كما لو امر بالصلوة فلم يعط القدرة ليتحرك بها اولم يعلمه
بالصلوة هذا ظاهر جيب بان هذا انما يكون في حكيم يحتاج الى طاعة الاولياء
ومعاونة الانصار جوابه ان منع ما يكون حق المانع اى اللايق على الله تعالى
ان يمنع وقد ثبت الواو للحال بالادلة القطعية كرمه وحكمته وعلمه بالعواقب
اى عواقب الامور يكون اى منع المذكور محض عدل وحكمة يكون مع
اسمه وخبر في موضع رفع بانه خبر ان في قوله ان منع ما يكون وقوله
وقد ثبت جملة معترضة يعني ان رعاية الاصلح لعبن حق المولى وقد ثبت
انه حكيم فلو منع الاصلح عن عبن كان ذلك ظلما فلا يجب عليه رعاية الاصلح
قيل هذا يؤيد كلام المعتزلة لان الحكمة اذا اقتضت منع الاصلح كان منعه
واجبا لحكمة كوجوب الاصلح عند حكمته ولذا قال في الكشاف فان تقول فما بال
انت العزيز الحكيم اي تفعل بهم فليس بخارج عن حكمتك جوز مفوض الكل اذا
اقتضاء الحكمة فهم لم يقولوا بوجوب ثواب المطيع وعقاب العاصي مطلقا بل

واعلم ان عذاب القبر حق قال الله تعالى سنعذبهم مرتين قال اهل التفسير يعني مرة في القبر ومرة في يوم
القيمة وقال تعالى آل فرعون النار يعرضون عليها غدوا وعشيا يعني انهم يعرضون على النار
قبل يوم القيمة وليس وراء الا عذاب القبر عقابه

جوز ان كذا بحسب الحكمة ثم ليت شعري اى على ما منع وجوب الشيء على الله
تعالى اذ ليس معناه اى منع الوجوب لاستحقاق تاركه الذم والعقاب وهو
ظاهر اى عموم كون منع الوجوب لاستحقاق تاركه الذم والعقاب ظاهر لانه
شرعي ولا شارع عليه تعالى ولا لزوم صدور عنه اى صدور الفعل عن
الله تعالى بحيث لا يتمكن اى لا يقدر على الترك بناء تعليل لقوله لا لزوم على
استزامه اى الترك محالا من سفه من بيان محالا اوجهلا اوعبث ولحق
ذلك لانه اى لزوم صدور عنه بحيث لا يتمكن عن الترك رفض لقاعدة
الاختيار لانه لو لم يكن الباري تعالى قادرا على فعله الى الترك لم يكن فاعلا
مختارا وهو مذهب الفلاسفة وميل الى الفلاسفة الظاهر الفوار الى الفساد
لانه قول بكون الله تعالى موجبا بالذات لا فاعلا بالاختيار وهو مذهب
الفلاسفة والحال ان المعتزلة قايلون بان الله تعالى فاعل بالاختيار وليس لهم
فيه الى الانكار وعذاب القبر اى العذاب قبل الحشر ولو في قول الجمهور وحقيقة اصل
الطيور وبطون السباع اى من اصول اهل الحق ان عذاب القبر ثابت
للكافرين ولبعض عصاة المؤمنين وهم الذين ماتوا قبل التوبة ثم قيل
العذاب على الروح وقيل على البدن وقيل عليهما وينبغي ان نقف على حقيقة
ولا نشتغل بكيفية خص البعض لان منهم من لا يريد الله تعالى تعذيبه
فلا يعذب وتنعيم اهل الطاعة في القبر بما يعلم الله تعالى متعلق بقوله وعذاب
القبر وتنعيم اهل الطاعة ويزيد وهذا اولى مما وقع في عامة الكتب اي
اكثر الكتب من الاقتصار بيان على اثبات عذاب القبر دون تنعيمه بناء
تعليل للاقتصار على ان النصوص الواردة فيه اى في اثبات عذاب القبر اكثر
من النصوص الواردة في تنعيم اهل الطاعة في القبر وعلى ان عامة اهل القبور

Copyright © Sabanci University